محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات

QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

التقرير السنوي

جدول المحتويات

٠٣ | رؤيتنا

٠٤ | كلمة اللورد جون توماس
رئيس المحكمة

٠٦ | كلمة فيصل السحوتي
الرئيس التنفيذي

٠٨ | المحكمة المدنية و التجارية ومحكمة التنظيم

١٠ | الاختصاص القضائي

١٢ | إحصائيات القضايا

١٤ | القضايا المعروضة امام المحكمة المدنية والتجارية

١٥ | القضايا المعروضة امام محكمة التنظيم

١٦ | قضاة المحكمة

١٨ | وسائل تسوية المنازعات

٢٠ | المحكمة الإلكترونية

٢٢ | مذكرات التفاهم

٢٤ | زيارات الوفود

٣٠ | الفاعليات

٤٢ | التواصل الجامعي

٤٢ | المسؤولية الاجتماعية

تدشين مبادرة المحكمة الإلكترونية و جلسة تدريبية للنظام الجديد

20

المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية لعام ٢٠١٨

36

رؤيتنا

الارتقاء بمنظومتنا القضائية إلى مستوى الريادة العالمية في مجال تسوية النزاعات المدنية والتجارية الدولية.

من نحن؟

تأسست محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات بموجب قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته, وذلك ضمن منظومة مركز قطر للمال. وتتألف محكمة قطر الدولية (والتي ستعرف فيما يلي بالمحكمة) من المحكمة المدنية والتجارية و محكمة التنظيم. وتقدم المحكمة خدمات قضائية للأعمال والشركات العالمية وفقا لأفضل المعايير الدولية وذلك للمساهمة في جذب واستقطاب شركات الخدمات المالية إلى دولة قطر.

المقدمة

شهد العام ٢٠١٨ نقلات نوعية في مسيرة محكمة قطر الدولية, حيث واصلت المحكمة جهودها في العمل على تحسين نظام إدارة القضايا لديها والذي يساهم على سرعة النظر والفصل في القضايا وتحقيق العدالة في مدة زمنية قصيرة وذلك من خلال إنشاء إطار قانوني وقضائي موثوق يساهم في تعزيز مكانة دولة قطر عالميا كبيئة جاذبة للاستثمار. في فبراير ٢٠١٨, دشنت المحكمة النظام الإلكتروني لإدارة القضايا (المحكمة الإلكترونية), حيث يعتبر تدشين هذا النظام نقلة نوعية في إجراءات التقاضي والذي سوف يميزها عن مثيلاتها من المحاكم في المنطقة. يحتوي النظام الجديد على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا والتي تصب في الاسراع في حل النزاعات المعروضة على المحكمة واختصار جلسات الاستماع. يأتي إطلاق النظام الإلكتروني لإدارة القضايا (المحكمة الإلكترونية) بالإضافة إلى مشاركات المحكمة في المؤتمرات والأحداث القانونية في المحافل العالمية ضمن مساعي المحكمة لتكون منصة قضائية على الصعيد الاقليمي يحتذى بها كجهاز قضائي نزيه وفعال, والذي من شأنه أن يعزز من جهود دولة قطر على الصعيد الدولي كعضو فعال يساهم في دعم العدالة و سيادة القانون والحرص على استقلالية الاجهزة القضائية.

كلمة اللورد جون توماس

رئيس المحكمة

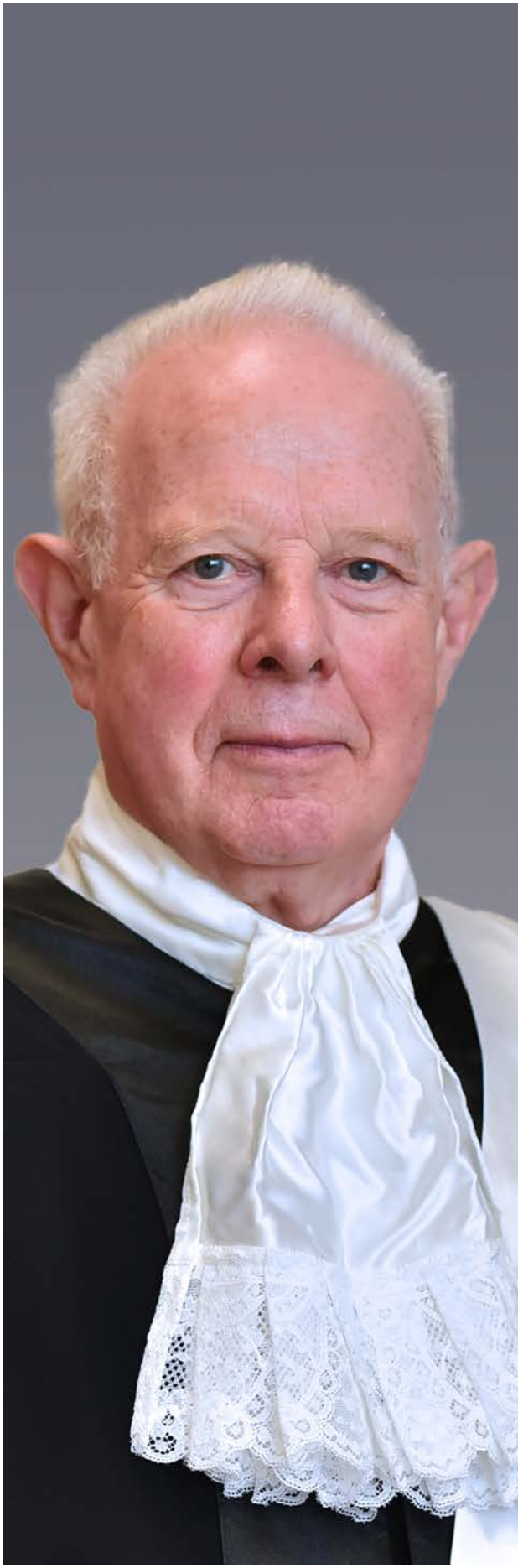

"كان ٢٠١٨ عامًا آخر مهمًا بالنسبة لمحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات, ففي بداية العام, أطلقنا المحكمة الإلكترونية أو النظام الإلكتروني لإدارة القضايا. وهو مجاني الاستخدام ويتوافر باللغتين العربية والانجليزية, ويعتبر طريقة سريعة وفعالة لأطراف الدعوى لتقديم أوراق الدعوى والوصول للمسائل المقرر أن تنظر أمام المحكمة. حيث يمكن للمستخدمين الولوج إلى النظام الالكتروني عبر حواسيبهم, هواتفهم الذكية أو الأجهزة اللوحية, مما يسهل الوصول إليه من أي مكان في العالم, وقد بلغ عدد المستخدمين للنظام الإلكتروني إلى ١٠٠ مستخدم بنهاية عام ٢٠١٨.

شهد العام ٢٠١٨ ازدياد في عدد القضايا المعروضة على المحكمة ومحكمة التنظيم, حيث بلغ عدد الدعاوى المنظورة في المحكمة إلى ٢٥ دعوى, و ٤ دعاوى منظورة أمام محكمة التنظيم. وقد تنوعت المسائل المنظور فيها ما بين الخدمات المصرفية, تنظيم الخدمات المالية, المطالبات المرتبطة بالعقود وعقود العمل والتأمين., ويأتي دور محكمة التنظيم كهيئة طعن ضد القرارات التي تصدر من هيئة مركز قطر للمال, هيئة التنظيم, وغيرها من الأجهزة والشركات التابعة لمركز قطر للمال. من جهة أخرى, فقد أصدرت أحكام تنفيذ للمحكمة خارج نطاق مركز قطر للمال, والذي يؤكد على نفاذ أوامر المحكمة وامتثال الهيئات والمؤسسات لها حتى وإن كانت خارج حدود المركز.

تمت إضافة كوادر جديدة إلى الكادر القضائي للمحكمة, حيث نرحب بانضمام كل من السير وليام بلير, من المملكة المتحدة, والدكتور رشيد حمد العنزي, من دولة الكويت, إلى الكادر القضائي للمحكمة, حيث يتمتع كل من القاضيان المذكورين أعلاه بالخبرة القانونية والقضائية في المنازعات المدنية والتجارية, مما سيشكل إضافة قيمة للمحكمة.

تواصل المحكمة مبادراتها في دعمها للمؤسسات الأكاديمية, وذلك من خلال التواصل وتوطيد العلاقات مع جامعات محلية مثل جامعة قطر وجامعة حمد بن خليفة و كلية الشمال الأطلنطي من خلال عدة مبادرات وكذلك مع جامعات عالمية مثل جامعة تريفيزو وجامعة السوربون. وتأتي تلك المبادرات على أوجه متعددة مثل تنظيم ندوات, انتداب طلاب للتدريب في المحكمة وتنظيم محاكم صورية في قاعة المحكمة وذلك لربط الجانب الأكاديمي بالعملي. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع تلك المؤسسات التعليمية مما سيصب بالإيجاب على الوعي والممارسة القضائية للطلاب.

وقد رحبنا طوال العام بعدد من الوفود وشاركنا في عدد من المناسبات المحلية والدولية. ولعل أبرز مشاركاتنا الدولية تمثلت في الاجتماع الثاني للمنتدى الدولي الدائم للمحاكم التجارية والذي انعقد في نيويورك. ويعمل هذا المنتدى في الوقت الراهن, من بين جملة من الأمور, على وضع الصيغة النهائية لمذكرة متعددة الأطراف بشأن الإنفاذ.

٢٠١٨ كانت السنة الأولى لي كرئيس لمحكمة الدولية خلفا لسعادة اللورد نيكولاس فيليبس , وأود بهذه المناسبة أن أتقدم له بالشكر بالنيابة عن جميع أعضاء المحكمة على قيادته المتميزة وتفانيه وعمله الدؤوب خلال السنوات الست الماضية. كما أود أن أشيد بالمساهمات الكبيرة التي قدمها السير ديفيد كين لمحكمة التنظيم (رئيس محكمة التنظيم سابقا) وفرانسوا غيانفيتي, اللذان تقاعدا مؤخرًا بعد سنوات طويلة من العمل في محكمة التنظيم. متمنين لهم التوفيق جميعًا."

كلمة فيصل السحوتي

الرئيس التنفيذي

" نظرًا لتسارع وتيرة جهود الدولة الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي ومواصلة سعيها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأعمال التجارية، ستظل أهمية الحفاظ على جهاز قضائي مستقل من أهم العوامل والركائز الجاذبة والضامنة لتلك الاستثمارات في الدولة. ويحدونا الفخر في محكمة قطر الدولية بأن نقدم خدمات قضائية متميزة لتسوية المنازعات وفقا لأفضل المعايير والممارسات القانونية والقضائية الدولية، وان تكون المحكمة هي صمام الأمان لتلك الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية.

وفي ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، حرصت دولة قطر على ترسيخ مكانتها بوصفها نموذجًا مثاليًا للعمل القانوني والقضائي الذي يتسم بالشفافية والثقة. فوفقًا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، تلتزم المحكمة وجميع موظفيها بتحقيق الأهداف المبينة في الركيزة الاقتصادية في الرؤية، حيث تشير الدراسات الأخيرة إلى أن الشركات في جميع أنحاء العالم وجدت مزيدًا من الحوافز لتوسيع نطاق شبكاتها التجارية على الصعيد العالمي والوصول إلى أسواق ومناطق جديدة. وينطبق هذا بشكل خاص على قطر، باعتبارها واحدة من الدول التي سجلت أعلى معدلات توافر خدمة للإنترنت في المنطقة و العالم ، حيث تركز الحكومة على تمهيد الطريق لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع التجارة الإلكترونية وذلك بتبني إستراتيجية التنوع الاقتصادي الطموحة التي تهدف إلى زيادة الشراكات التجارية وشراكات الأعمال على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تشير النتائج التي خلص إليها تقرير التجارة العالمية لعام ٢٠١٨ إلى أن الزيادة في التجارة الدولية تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة مقابلة في المنازعات التجارية. وفي واقع الأمر، أوجد نمو التجارة والتبادل التجاري الدولي حاجة ماسة إلى أشكال تسوية المنازعات. وعلى الرغم من ضيق الانقسام بين الأنظمة القضائية الغربية والشرقية، إلا أنه ستكون هناك دائمًا حاجة إلى نظام قانوني موحد يمكن تكييفه مع بيئة التجارة الدولية ويراعي الاختلافات الثقافية. وفي الوقت الذي يبقى فيه مستقبل التجارة الدولية غامضًا نظرًا للنزاعات الجغرافية السياسية وارتفاع يبعث القلق في حدة التوتر بين معظم الدول الكبرى في العالم، يرى عدد كبير من الخبراء القانونيين

من جميع أنحاء العالم في المحاكم الدولية الأمل لتوفير إطار قانوني يضمن الحقوق ويضمن الالتزام بسيادة القانون. وبالنظر إلى القضايا المتعلقة بالأزمة الخليجية, فقد مثّل النظام القضائي في المحكمة إطارًا قضائيًا مستقلًا يعمل على تحقيق العدالة وإنفاذ سيادة القانون. فقد حملنا على عاتقنا في المحكمة مهمة تسخير أحدث التقنيات المستخدمة في قاعات المحاكم والتي تذلل الصعوبات التي يواجهها الأطراف في المثول أمام المحكمة وتسهيل عملية رفع وتقديم ملفات القضايا المتعلقة بنزاعاتهم. حيث واصلنا العمل على هذا المنوال في عام ٢٠١٨, فاستحدثنا المحكمة الإلكترونية, وهي أول نظام شامل لإدارة القضايا على الإنترنت في المنطقة يتيح للأطراف بدء وإدارة وحضور جلسات الاستماع وتلقي الأحكام الصادرة من المحكمة دون الحاجة إلى المثول شخصيًا لقاعة المحكمة.

واصلنا في العام ٢٠١٨ توسيع نطاق تعاوننا مع المنظمات القانونية المحلية والدولية, وذلك بتبادل الزيارات مع وفود وممثلين هيئات ومؤسسات قانونية من مختلف دول العالم. وقد تبادلنا الزيارات مع وفود وممثلين حكوميين من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط لمناقشة جوانب التعاون في الأمور العدلية والقانونية وفتح مجال التعاون في تبادل الخبرات في مجال تطوير مرافق المحكمة وقاعات التحكيم. وللعام الثاني على التوالي, شاركت المحكمة كراعي ذهبي للمؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية في نسخة ٢٠١٨ والتي أقيمت في العاصمة الإيطالية روما, وتميزت هذه المشاركة لكونها مشاركة إستراتيجية من خلال الرعاية الذهبية للمؤتمر. حيث تهدف المحكمة من رعايتها الذهبية للمؤتمر في نسخة عام ٢٠١٨ إلى تعريف المجتمع القانوني والقضائي الدولي بالدور الذي تقوم به دولة قطر على الساحة الدولية لتكريس واحترام سيادة القانون وتحقيق العدالة والتعريف بالنظام القانوني في دولة قطر والمميزات التي تقدمها الدولة للمستثمرين الأجانب في كافة القطاعات الاقتصادية والاستثمارية بما يواكب أفضل الخدمات و الممارسات في هذا المجال عالمياً , خاصة أن المؤتمر يعتبر أكبر تجمع عالمي للخبراء في مجال القانون.

وعلى صعيد آخر, أكمل الرئيس السابق لمحكمة قطر الدولية, سعادة اللورد نيكولاس فيليبس, فترته لرئاسة المحكمة والتي امتدت لست سنوات, والذي كرس نفسه فيها لخدمة المحكمة والعمل على تطويرها في كافة المجالات, لاسيما تطوير نظام إدارة القضايا في المحكمة, وأيضا مشاركته الفعالة في إنجاح النسخة الثالثة من منتدى قطر للقانون والذي عقد في العام ٢٠١٧. ونيابة عن أعضاء المحكمة وموظفيها, فإنني أنتهز هذه الفرصة لأعرب فن فائق شكرنا وتقديرنا لسعادة اللورد فيليبس على كل ما قدمه خلال فترة رئاسته للمحكمة, متمنيين له التوفيق في خطواته القادمة.

وقد خلف اللورد فيليبس سعادة اللورد جون توماس, ليصبح الرئيس الثالث لمحكمة قطر الدولية. وقد شغل سعادة اللورد توماس منصب رئيس السلطة القضائية ورئيس المحكمة العليا في إنجلترا و ويلز, وهو اعلى منصب قضائي في المملكة المتحدة. ينضم اللورد توماس إلى المحكمة وبحوزته خبرة قضائية ممتدة لسنوات, حيث تقلد مناصب قضائية عدة خلال مسيرته والذي مما لاشك فيه سينعكس إيجابا على تطور المحكمة, حيث نتطلع لحقبة جديدة مكللة بالنجاح مع رئيسنا الجديد.

وبينما نشرف على نهاية عام مميز وبداية عام آخر, يطل علينا عام ٢٠١٩ مصحوبا بكثير من التحديات والآمال, حيث نتطلع لمزيد من النمو والتطور للمحكمة, لاسيما في المجال التقني سواء في الخدمات القضائية أو خدمات المرافق التي توفرها المحكمة لعملائها. تفخر إدارة المحكمة بالإنجازات التي حققتها في عام ٢٠١٨, وتتطلع إلى مواصلة تلك النجاحات في عام ٢٠١٩"

المحكمة المدنية و التجارية ومحكمة التنظيم

يتألف الجهاز القضائي بمحكمة قطر الدولية من ١٥ قاضيًا من عدة دول مختلفة (قطر والكويت وإنجلترا وويلز وإسكتلندا وقبرص والهند وسنغافورة وهونغ كونغ ونيوزيلندا). ويتقيد قضاة المحكمة بمدونة السلوك القضائي والتي تتمثل بمبادئ الاستقلالية والحياد والنزاهة والاستقامة.

ويسترشد القضاة في عملهم بالمحكمة بمدونة السوك القضائية و التي تسعى إلى تعزيز استقلال ونزاهة وحياد وكفاءة القضاة وفعالية إجراءاتهم ورسالتهم القائمة على إحقاق الحق وترسيخ مبدأ سيادة القانون بما يعزز ثقة المتقاضين و المستثمرين بالقضاء ودوره الهام في إرساء العدالة الناجزة بنزاهة وحياد.

وفي إطار الدعم المتواصل من المجلس الاعلى للقضاء لمحكمة قطر الدولية, تم انتداب القاضي راشد ناصر البدر من المجلس الأعلى للقضاء ليتولى الاشراف على تنفيذ احكام التنفيذ الصادرة من المحكمة.

الاختصاص القضائي

تنص المادة ٨ من قانون مركز قطر للمال على الولاية القضائية للمحكمة المدنية والتجارية والمحكمة التنظيمية.

المادة ٨(٣)(ج)-(د)

تنص المادة ٨(٣)(ج)-(د) من قانون مركز قطر للمال على الولاية القضائية للمحكمة المدنية والتجارية:

تتمتع دائرة المحكمة الابتدائية باختصاص النظر في المنازعات التالية:

المنازعات المدنية والتجارية الناشئة عن المعاملات أو العقود أو الترتيبات أو الوقائع التي تجري في مركز قطر للمال أو من خلاله بين الكيانات المؤسَّسة فيه.

المنازعات المدنية والتجارية الناشئة بين هيئات أو أجهزة مركز قطر للمال من جهة والكيانات المؤسَّسة فيه من جهة أخرى.

المنازعات المدنية والتجارية الناشئة بين الكيانات المؤسَّسة في مركز قطر للمال والمقاولين المتعاقدين معها والعاملين لديها, ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك.

المنازعات المدنية والتجارية الناشئة عن المعاملات أو العقود أو الترتيبات التي تتم بين كيانات مؤسسة في مركز قطر للمال من جهة وأشخاص يقيمون في الدولة, أو كيانات مؤسسة فيها خارج مركز قطر للمال من جهة أخرى, ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

تختص الدائرة الاستئنافية في المحكمة المدنية والتجارية بالفصل في الطعون المقامة أمامها في الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية وكذلك الطعون في الأحكام الصادرة عن المحكمة التنظيمية. ولا يجوز أن يجلس في نظر الطعن أمامها من كان عضوًا في الدائرة أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه.

المادة ٨(٢)(ج)

تنص المادة ٨(٢)(ج) من قانون مركز قطر للمال على الآتي:

تختص المحكمة التنظيمية بالفصل في الطعون التي يقدمها الأفراد والهيئات الاعتبارية ضد قرارات هيئة مركز قطر للمال والهيئة التنظيمية وغيرها من المؤسسات التابعة لمركز قطر للمال.

القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٧

بالإضافة إلى ذلك، يوسع القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٧ نطاق اختصاص المحكمة حيث يتم اختيار المحكمة بوصفها "محكمة مختصة" على عمليات التحكيم التي يكون مقرها في قطر

إحصائيات القضايا

	القضايا المعروضة امام المحكمة المدنية والتجارية	القضايا المعروضة امام محكمة التنظيم
2009	1	0
2010	9	0
2011	2	3
2012	2	0
2013	2	1

القضايا المعروضة امام محكمة التنظيم	القضايا المعروضة امام المحكمة المدنية والتجارية	
1	5	2014
1	9	2015
0	11	2016
23	14	2017
4	25	2018

القضايا المعروضة امام المحكمة المدنية والتجارية

٢٥ قضية

عُرضت خمس وعشرون قضية على محكمة قطر الدولية في عام ٢٠١٨. تفاوتت هذه القضايا من حيث النوع والمجالات المشمولة مثل المنازعات المرتبطة بالعقود, وعقود العمل, والتأمين والإعسار والطلبات بموجب لوائح الخدمات المالية الخاصة بمركز قطر للمال فضلًا عن المسائل التنظيمية. وأصدرت المحكمة ١٧ حكمًا خلال هذه الفترة.

التأمين

وفي القضية رقم ١٢ لعام ٢٠١٨ رفضت الدائرة الاستئنافية للمحكمة الإذن بالاستئناف حيث حاولت الشركة مقدمة الطلب المجادلة في أنها كانت تستحق تعويضًا في الحالات التي تمتنع فيها شركة التأمين عن تجديد بوليصة التأمين الخاصة بها. رفضت المحكمة حجة أنه كانت ثمة "قاعدة في سوق التأمين" بأنه على شركة التأمين التي أصدرت نوعًا معينًا من البوالص الاستمرار في توفير الغطاء لحين إنجاز المشروع الذي كان موضوع البوليصة. وأشارت المحكمة إلى أنه حتى في حال عدم وجود قاعدة كهذه, فقد يتم تجاوز ذلك بالشروط الصريحة للبوليصة التي وافق عليها مقدم الطلب.

التكاليف

في القضية رقم ٦ عام ٢٠١٧, تناول رئيس قلم المحكمة عددًا من القضايا في سياق تقدير التكاليف المتنازع عليها بما في ذلك الحد الذي يمكن فيه لشركات المحاماة التي تمثل نفسها استرداد التكاليف القانونية المهنية كجزء من تقدير للتكاليف. واستنتجت أنه, من حيث المبدأ, ثمة أسباب وجيهة تعلل ضرورة احتفاظ شركات المحاماة بالقدرة على الاسترداد بمعدلات مهنية بشرط أن تكون هذه المعدلات معقولة. ويتناول تقدير التكاليف أيضًا مدى إمكانية استرداد التكاليف المنفقة لتعزيز وساطة غير ناجحة فضلًا عن التكاليف التي تترتب على السلوك غير العقلاني لأحد طرفي الإجراءات القضائية.

التوظيف

كان أحد أهم الأحكام التي أصدرتها الدائرة الاستئنافية في المحكمة في عام ٢٠١٨ في سياق قانون العمل؛ ففي القضيتين رقم ٣ و٤ لعام ٢٠١٨ أصدرت الدائرة الاستئنافية للمحكمة حكمًا في قضية مهمة للخاضعين لإطار العمل الخاص بمركز قطر للمال والممارسين في قانون العمل. وفي البداية, رفضت المحكمة ادعاء المدعى عليه في أن قرار مكتب معايير التوظيف التابع لمركز قطر للمال قادر على تشكيل حجية الأمر المقضي به. ويعزى ذلك, في حكم المحكمة الوثائق والمواد الأخرى, إلى أن مكتب معايير التوظيف "لا يتمتع باستقلال هيكلي لتأدية وظيفة شبه قضائية لاتخاذ قرارات ملزمة بشأن المنازعات بين هيئات مركز قطر للمال أو الكيانات المرتبطة بها مثل يختار الأفراد تحديد نزاعاتهم من قبل مكتب معايير التوظيف, يتمثل المسار الصحيح للطعن في استئناف قرار مكتب معايير التوظيف أمام المحكمة التنظيمية, وليس الشروع في إجراء جديد, استنادًا إلى الوقائع نفسها, أمام المحكمة. وفيما يتعلق بموضوع المهلة الزمنية المعمول بها لتقديم طعن أمام المحكمة التنظيمية, ارتأت المحكمة أن النهج السليم كان في تطبيق مهلة زمنية قوامها ٦٠ يومًا الواردة في قانون مركز قطر للمال لا المهلة الزمنية التي قوامها ٣٠ يومًا المنصوص عليها بموجب لوائح عمل مركز قطر للمال. ولم يكن من الممكن تمديد المهلة الزمنية التي قوامها ٦٠ يومًا, في حكم المحكمة, من قبل المحكمة التنظيمية

المسائل المصرفية والتنظيمية

في القضية رقم ٢٠١٨/CTFIC١٠٠٩ خلصت الدائرة الابتدائية للمحكمة إلى أنه, تحقيقًا لأغراض لوائح شركات مركز قطر للمال, لا يعتبر "الفرع" كيانًا منفصلًا من الناحية القانونية عن الشركة غير التابعة لمركز قطر للمال التي أنشئ الفرع بناء على طلبها. وبناء على وقائع هذه القضية, أمرت المحكمة المصرف المدعى عليه بالامتثال للإخطار الذي أرسلته إليه هيئة التنظيم لمركز قطر للمال تطلب فيه إصدار الوثائق التي تتعلق بتحقيقاته والتي تضمنت المواد المُحتفظ بها خارج المركز.

الاختصاص القضائي

في القضية رقم ٦ عام ٢٠١٧, تناول رئيس قلم المحكمة عددًا من القضايا في سياق تقدير التكاليف المتنازع عليها بما في ذلك الحد الذي يمكن فيه لشركات المحاماة التي تمثل نفسها استرداد التكاليف القانونية المهنية كجزء من تقدير للتكاليف. واستنتجت أنه, من حيث المبدأ, ثمة أسباب وجيهة تعلل ضرورة احتفاظ شركات المحاماة بالقدرة على الاسترداد بمعدلات مهنية بشرط أن تكون هذه المعدلات معقولة. ويتناول تقدير التكاليف أيضًا مدى إمكانية استرداد التكاليف المنفقة لتعزيز وساطة غير ناجحة فضلًا عن التكاليف التي تترتب على السلوك غير العقلاني لأحد طرفي الإجراءات القضائية.

الحكم المستعجل

يواصل المتقاضون الاستخدام السليم لإجراءات الحكم المستعجل التي تنص عليها المادة ٢٢-٦ من اللوائح والقواعد الإجرائية الخاصة بالمحكمة. وفي عام ٢٠١٨, أصدرت المحكمة حكمًا مستعجلًا في ٥ قضايا.

الأحكام الصادرة من قبل المحكمة متاحة عبر الرابط

القضايا المعروضة امام محكمة التنظيم

٤ قضايا

عُرضت أربع قضايا على المحكمة التنظيمية في عام ٢٠١٨. وكانت قضيتان منها طعونًا في قرارات مكتب معايير التوظيف وقضيتان طعونًا في إخطارات القرارات الصادرة عن الهيئة التنظيمية لمركز قطر للمال. وأصدرت المحكمة التنظيمية ثلاثة قرارات طيلة هذه الفترة.

التوظيف

في القضية رقم ٢-٢٢ في عام ٢٠١٧, أيدت المحكمة التنظيمية قرار مكتب معايير التوظيف الذي لم يكن له اختصاص بالنظر في هذه المسألة, فيما يتعلق بوقائع كل قضية على حدة, لتحديد الشكاوى التي أوضحت وجود خرق للوائح التوظيف الخاصة بمركز قطر للمال.

وفي القضية رقم ١ لعام ٢٠١٨, خلصت المحكمة التنظيمية إلى أنها ليست لديها صلاحية بتمديد مهلة الـ٦٠ يومًا لتقديم الاستئنافات أمامها على النحو المبين في الملحق ٥(٨) من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لعام ٢٠٠٥ (بصيغته المعدلة). ولاحقًا أيدت الدائرة الاستئنافية للمحكمة هذا القرار. وفي القضية رقم ٢ لعام ٢٠١٨, رفضت المحكمة التنظيمية طعنًا قدمه صاحب العمل ضد أحد قرارات مكتب معايير التوظيف الذي أخفق في دفع المبلغ الكامل للمرتبات والتأمين الطبي المستحق لأحد موظفيه.

الأحكام الصادرة من قبل المحكمة التنظيم متاحة عبر الرابط https://www.qicdrc.com.qa/tribunal/judgments

قضاة المحكمة

اعتبارا من يناير ٢٠١٩, يتكون الكادر القضائي بمحكمة قطر الدولية من ١٥ قاض من ٩ دول مختلفة

راشد البدر

قاضي تنفيذ

سعادة اللورد جون توماس

جورج أريستيس

الدكتور حسن السيد

الدكتور رشيد حمد العنزي

السير وليام بلير

السيد بروس ربرتسون

جيلفا راجح

فرانسس كركهام

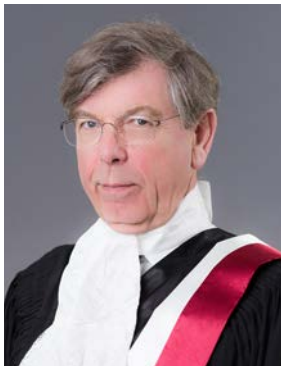

اللورد هاميلتون

قضاة محكمة التنظيم

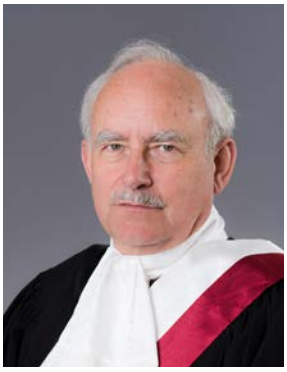

السير ديفيد كين

رئيس المحكمة التنظيمية

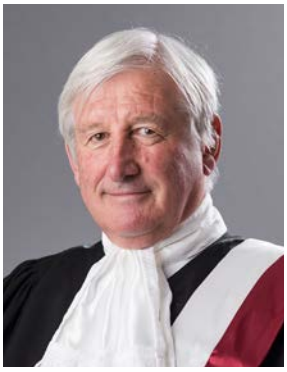

ادوين جلاسكو

لورنس لي

كوبال سبرانيوم

قسم إدارة القضايا

كريستوفر غراوت

رئيس القلم

عبداللطيف احمد المهندي

نائب رئيس قلم المحكمة

حمد المسفر

باحث قانوني

المجلس الاستشاري القضائي

سعادة اللورد جون توماس
الرئيس

فرانسس كركهام
ممثل القضاة

فيصل السحوتي
الرئيس التنفيذي

فخامة السير ديفيد كين
رئيس المحكمة التنظيمية

الدكتور حسن السيد

كريستوفر غراوت
رئيس القلم

وسائل تسوية المنازعات

تواصل المحكمة جهودها في دعم وتهيئة المناخ المناسب لبيئة تحكيمية صحية في الدولة. حيث يعتبر التحكيم وسيلة ناجحة وفعّالة لتسوية المنازعات وبطريقة سريعة وسريّة بحيث تحقق العدالة الناجزة وتخدم مصلحة المتقاضين. وفي عام ٢٠١٧, صدر قانون التحكيم القطري الجديد في المواد المدنية والتجارية رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ والذي أعطى الحرية للأطراف اختيار محكمة قطر الدولية" كمحكمة مختصة" للاضطلاع بالأدوار الرقابية والإشرافية خلال عمليات التحكيم. وقد وسع قانون التحكيم الجديد من صلاحيات محكمة قطر الدولية بحيث تتعدى خارج حدود مركز قطر للمال, والذي يمثل ثقة المشرع القطري بالمحكمة وأداء دورها, لاسيما في تعزيز مناخ بيئة الاستثمار في دولة قطر.

في عام ٢٠١٨, استضافت محكمة قطر الدولية سبع جلسات تحكيمية لشركات محلية ودولية في مرافقها.

QATAR INTERNATIONAL COURT
qicdrc.com.qa

تدشين مبادرة المحكمة الإلكترونية و جلسة تدريبية للنظام الجديد

شهد عام ٢٠١٨ تدشين المحكمة الإلكترونية, وهي عبارة عن نظام الالكتروني لإدارة الدعاوى, والذي تم تطويره بالتعاون مع شركة Crimson Logic السنغافورية. و قد شهد مراسم تدشين النظام الجديد وزير العدل آنذاك سعادة الدكتور حسن بن لحدان المهندي, و الذي يشغل حاليا منصب رئيس المجلس الأعلى للقضاء , كما حضر حفل التدشين سعادة السيد جاي سوهان سينج, سفير جمهورية سنغافورة لدى الدولة, والسيد فيصل بن راشد السحوتي, الرئيس التنفيذي للمحكمة, والدكتور محمد بن عبدالعزيز الخليفي, عميد كلية القانون في جامعة قطر وكوكبة من رجال القانون في الدولة. وقد تم إقامة ورش عمل تدريبية للنظام الجديد و على مدار العام للمستخدمين بهدف تعزيز الكفاءة التقنية لديهم, حيث تم تدريب قضاة المحكمة وموظفيها على النظام بالإضافة إلى عدد من المحامين و الممثلين القانونيين للأطراف أصحاب الدعاوى في المحكمة.

أكثر من 100 مستخدم

تم خلال السنة الأولى تسجيل أكثر من ١٠٠ مستخدم للنظام الإلكتروني الجديد لإدارة القضايا, حيث يمكن لشركات المحاماة, الممارسين القانونيين وأصحاب الدعاوى التسجيل في النظام الإلكتروني وذلك عبر الرابط المتاح على الموقع الإلكتروني لمحكمة قطر الدولية.

المحكمة الإلكترونية

و قد ساهمت المحكمة الإلكترونية في تسهيل إمكانية الوصول إلى العدالة من خلال منصة إلكترونية تتسم بالشفافية والأمان, حيث يتيح النظام الإلكتروني إمكانية إعلان صحيفة الدعوى والأوراق القضائية إلى المدعى عليه إلكترونيا إذا كان مسجلا في النظام الإلكتروني, مما يخفف العبء على القائمين بالإعلان وعلى المتقاضين من ناحية, وتقصير أمد التقاضي من ناحية آخري .ويتيح النظام الجديد إمكانيه متابعة المتقاضين لجلسات المحكمة إلكترونيا إذا كان أحد الأطراف أو جميعهم خارج البلاد , كما يمكن سماع إفادات الشهود عن بعد ودون الحاجة للحضور شخصيا للمثول أمام المحكمة.

تقديم الإخطارات للمستخدمين

ثنائي اللغة

إمكانية استخدامه عبر الأجهزة الذكية

مجانية الاستخدام

إمكانية عقد جلسات افتراضيه

نظام آمن

يتميز بالشفافية

منصة سهله الاستخدام

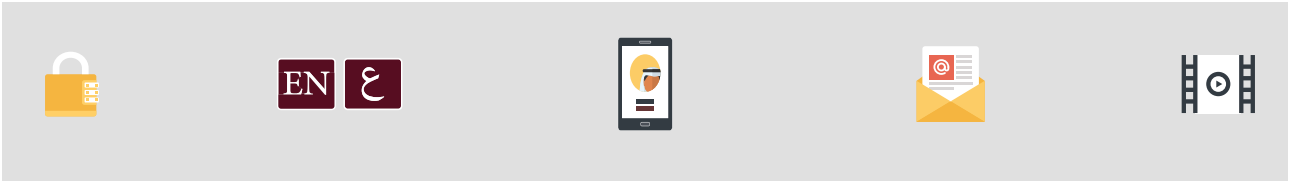

مذكرات التفاهم

في إطار جهودها في توطيد علاقاتها مع المنظمات والهيئات المحلية والدولية, قامت المحكمة بتوقيع عدة مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات والشبكات وذلك لتعزيز شراكاتها مع تلك المؤسسات في المجالات العدلية والقضائية وتبادل الخبرات فيما بينها.

مذكرة تفاهم مع مؤسسة قطر للتحكيم الرياضي

وقعت محكمة قطر الدولية مذكرة تفاهم مع مؤسسة قطر للتحكيم الرياضي بهدف تفعيل التعاون بينهما في مجال وسائل تسوية المنازعات البديلة. وقد نصت المذكرة على التعاون المشترك لتعزيز بيئة التحكيم الدولية في دولة قطر والتنسيق المشترك في تنظيم الفعاليات والندوات وورش العمل التدريبية والمؤتمرات حول التحكيم والتوفيق والوساطة. وقد شملت مذكرة التفاهم كذلك تبادل الخبرات والمعلومات حول مختلف أدوات تسوية النزاعات لما فيه المصلحة المشتركة, وإيجاد بيئة دولية لتسوية المنازعات, إضافة إلى الترويج المشترك للفعاليات الخاصة.

مذكرة تفاهم مع شبكة ليكسيس نيكسيس القانونية

أبرمت محكمة قطر الدولية, اتفاقية تعاون مع شبكة ليكسس نكسس القانونية, والتي تعد المزود العالمي الرائد للمعلومات والتحليلات القانونية والتنظيمية والتجارية. وتعزز الاتفاقية سبل التعاون المشترك بين الطرفين من خلال تنظيم برامج تدريبية ومبادرات وورش عمل للقانونيين والمختصين, فضلا عن افتتاح فرعا لها بمقر محكمة قطر الدولية والذي سيحتضن أيضا مكتبة قانونية عامة.

زيارات الوفود

استقبلت المحكمة العديد من الوفود الزائرة خلال العام الماضي، وتحرص المحكمة على إقامة وتوسيع علاقاتها مع المؤسسات القضائية والقانونية والأكاديمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد زار المحكمة وفود وممثلي حكومات من جميع أنحاء العالم الذين قاموا بزيارة المحكمة بهدف فتح قنوات تواصل وإنشاء علاقات لتبادل الخبرات وأيضا للتعرف على إجراءات ونظام إدارة القضايا في المحكمة، والذي يتميز بتقدمه تكنولوجيا.

زيارة معالي رئيس مجلس الوزراء لمحكمة قطر الدولية

قام معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بزيارة مركز قطر للمال. وفي خلال الزيارة، استمع معاليه إلى شرح مفصل من كبار المسؤولين بالمركز عن الاستراتيجية التي يعتمدها المركز والإنجازات التي تم تحقيقها بالإضافة إلى لمحة عن الخطط الجديدة للمركز. وقد شملت الزيارة لمقر محكمة قطر الدولية , حيث كان في استقبال معاليه السيد فيصل بن راشد السحوتي، الرئيس التنفيذي للمحكمة، القاضي الدكتور حسن السيد، والقاضي راشد البدر وعدد من موظفين المحكمة. وقد إستمع معاليه إلى شرح مفصل للإجراءات المتبعة في المحكمة وكيفية إدارة القضايا فيها ونوعية القضايا المرفوعة أمامها. وتضم المحكمة نخبة من القضاة ذوو الكفاءة العالية من ١٠ دول مختلفة الذين يتميزون بالمهنية والنزاهة. وقد استعرض السيد فيصل السحوتي النظام الإلكتروني الجديد لإدارة القضايا (المحكمة الإلكترونية)، والتي تعتبر نقلة نوعية في إجراءات التقاضي , حيث يتيح النظام للمتقاضين حضور جلسات المحكمة عن طريق الفيديو كونفرنس وعدم الحاجة للحضور شخصيا في قاعة المحكمة، ويمكن للمستخدمين تقديم أوراق الدعوى و إستقبال الإشعارات بخصوص دعواهم عن طريق الأجهزة اللوحية او الهواتف الذكية من أي مكان في العالم. وقد تخللت جولة معاليه زيارة لقاعة المحكمة والغرف المخصصة لأطراف الدعوى. وفي نهاية الزيارة أكد معاليه على الدور الهام لمحكمة قطر الدولية للمركز والتي توفر البيئة القضائية الضامنة للاستثمار في الدولة.

زيارة رئيس المحكمة العليا لروسيا الإتحادية

استقبلت محكمة قطر الدولية سعادة القاضي البروفيسور فاشيسلاف ميخائيلوفيتش ليبديف رئيس المحكمة العليا لجمهورية روسيا و القاضي اليكسي شيشكين رئيس المحكمة التجارية العليا لاقليم العاصمة موسكو والقاضي نيكولاي نوفيكوف رئيس المحكمة التجارية لاقليم شمال القوقاز . وقد جرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز الاواصر في الامور القضائية والعدلية بين محكمة قطر الدولية والمحكمة العليا في جمهورية روسيا في الامور القضائية والعدلية. كان في استقبال الوفد اللورد جون توماس, رئيس محكمة قطر الدولية, وبرفقته السيد فيصل السحوتي, الرئيس التنفيذي للمحكمة, وفي هذا السياق قدم الرئيس التنفيذي لمحكمة قطر الدولية السيد فيصل بن راشد السحوتي شرحاً وافياً عن نجاح تجربة دولة قطر في إرساء دعائم القضاء المتخصص فيها من خلال إنشاء محكمة قطر الدولية والتي تعد أول محكمة متخصصة في الدولة لنظر النزاعات التجارية والاستثمارية الناشئة عن تعاملات الشركات المالية العالمية التي تزاول نشاطها من خلال مركز قطر للمال.

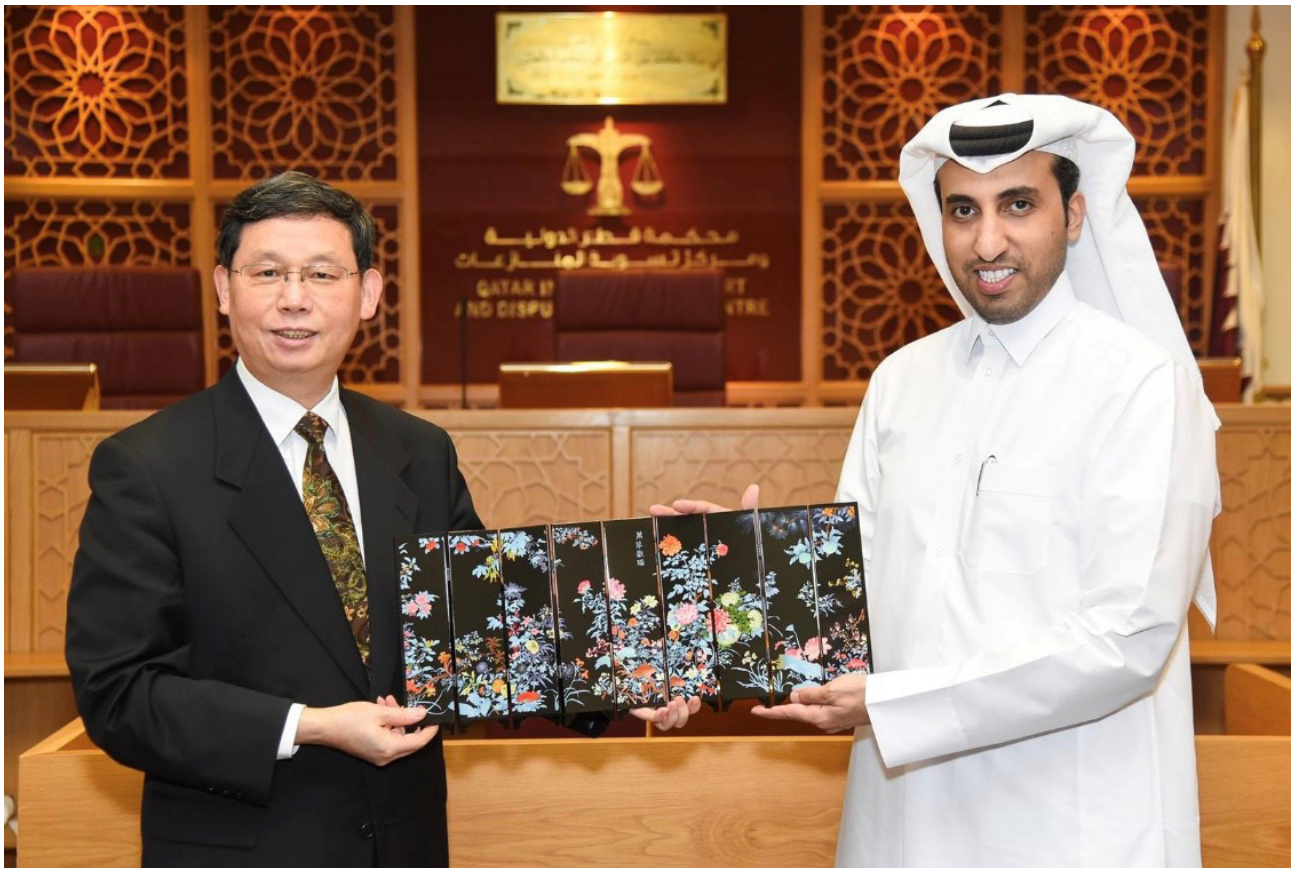

محكمة قطر الدولية تستقبل نائب رئيس المحكمة العليا لجمهورية الصين الشعبية

استقبلت محكمة قطر الدولية، وفد قضائي صيني برئاسة سعادة القاضي جيانج وي، نائب رئيس المحكمة العليا لجمهورية الصين الشعبية و عدد من السادة القضاة الصينيين ، وذلك بحضور السيد فيصل بن راشد السحوتي، الرئيس التنفيذي للمحكمة و القاضي راشد البدر قاضي التنفيذ بالمحكمة. أتت هذه الزيارة على أعقاب الاتفاق الذي تم توقيعه في وقت سابق من العام الجاري بين دولة قطر والصين بهدف تحسين العلاقات الثنائية من خلال تعزيز التعاون في القطاع الخاص لاستقطاب المزيد من الشراكات بين البلدين. وتعتبر محكمة قطر الدولية أول محكمة متخصصة في الدولة للنظر في النزاعات التجارية والاستثمارية الناشئة عن تعاملات الشركات المالية العالمية التي تزاول نشاطها من خلال مركز قطر للمال.

زيارة أعضاء من مجلس الشيوخ الإسباني

استقبلت محكمة قطر الدولية وفد عالي المستوى من مجلس الشيوخ الاسباني برئاسة السيد/ مانويل غييرمو ألتابا، رئيس لجنة العدل بالمجلس. وقد جرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز أواصر التعاون بين محكمة قطر الدولية ومجلس الشيوخ الاسباني متمثلا ب لجنة العدل في الأمور العدلية والقانونية. في هذا الإطار قدم الرئيس التنفيذي لمحكمة قطر الدولية السيد فيصل بن راشد السحوتي شرحاً وافياً عن نجاح تجربة دولة قطر في إرساء دعائم القضاء المتخصص فيها من خلال إنشاء محكمة قطر الدولية والتي تعد أول محكمة متخصصة في الدولة لنظر النزاعات التجارية والاستثمارية الناشئة عن تعاملات الشركات المالية العالمية التي تزاول نشاطها من خلال مركز قطر للمال. كذلك استعرض السيد السحوتي النظام القضائي الخاص بمحكمة قطر الدولية وآلية عملها وطبيعة الدعاوى التي تختص بها وكيفية نظرها ودرجات التقاضي فيها.

زيارة السفير البريطاني للمحكمة

استقبلت محكمة قطر الدولية سعادة السيد أجاي شارما, سفير المملكة المتحدة لدى الدولة, حيث كان في استقباله السيد فيصل بن راشد السحوتي, الرئيس التنفيذي للمحكمة, حيث قام السفير بزيارة لقاعة المحكمة حيث التقى مع فريق تسجيل القضايا في المحكمة, والذي بدوره قدم نبذة بسيطة عن نظام المحكمة الإلكترونية وما يوفره هذا النظام من إمكانية حضور اطراف الدعوى دون الحاجة لتواجدهم في قاعة المحكمة. وتساهم هذه الخاصية في توفير الجهد والمال وأيضا ضمان سرعة البت في النزاعات والدعاوى المعروضة امام المحكمة, وقد أضاف السفير قائلا: أود ان اعبر عن سعادتي البالغة لزيارة محكمة قطر الدولية والتي تلعب دور مهم في جذب الاستثمارات العالمية لدولة قطر. هناك تاريخ طويل وممتد من التعاون في المجالات القانونية والقضائية بين دولة قطر والمملكة المتحدة, ومحكمة قطر الدولية خير دليل على ذلك. المملكة لديها نظام قانوني مميز ورائد على مستوى العالم وهو يعتبر من أهم مكاسب المملكة المتحدة. أتطلع لتعزيز العلاقات الوثيقة في المستقبل مع المحكمة.

الفعاليات

محكمة قطر الدولية تعين رئيسا جديدا لها

عينت محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات, اللورد جون توماس رئيسا جديدا لها, خلفا للورد نيكولاس فيليبس, وذلك خلال حفل تنصيب أقيم بمقر المحكمة, بحضور عدد من القضاة وموظفي المحكمة. جرى ذلك خلال حفل عشاء لوداع اللورد فيليبس الرئيس السابق, وترحيبا باللورد توماس الرئيس الجديد, حضره عدد من السفراء والقانونيين وممثلين لعدة جهات حكومية في الدولة. خلال الحفل أشاد اللورد فيليبس بتلاحم الشعب القطري مع قيادته اثناء الحصار الجائر على دولة قطر حيث أضاف: حزنت لما وقع على هذا الدولة من حصار جائر, لكن في الوقت نفسه كان التلاحم بين الشعب وقيادته امرا رائعا. ونتيجة لذلك التلاحم وتخطي الصعاب فإني أرى مستقبل مشرق يتبين في الآفاق لهذه الدولة ولشعبها ومستقبل المحكمة ليس استثناء من ذلك, فنحن نترقب صدور القانون الجديد للمحكمة والذي سيحدث نقلة نوعية في اختصاصات المحكمة ونشاطاتها مما سيثري إيجابا على بيئة الاستثمار داخل الدولة.

القمة السنوية الرابعة للتحكيم

واصلت محكمة قطر الدولية رعايتها للقمة السنوية الرابعة للتحكيم, والتي نظمتها وولتر كلوير مابين ٢٠-٢١ أبريل والتي عقدت فعالياتها في فندق ماريوت ماركيز الدوحة. تعتبر القمة السنوية للتحكيم التجاري الدولي من الأحداث المهمة المختصة بالتحكيم, حيث تعتبر نسخة سنة ٢٠١٨ النسخة الرابعة للقمة التي تتيح الفرصة للخبراء من جميع أنحاء آسيا لمناقشة التحكيم وأبعاده في فض النزاعات في شتى المجالات, وقد استمع المشاركون في أعمال القمة إلى مجموعة مميزة من المتحدثين المحليين و الدوليين المتخصصين في مجال التحكيم التجاري الدولي و القضاء التجاري.

مشاركة محكمة قطر الدولية بمنتدى المحاكم التجارية في نيويورك

شارك وفد من محكمة قطر الدولية برئاسة رئيس المحكمة سعادة اللورد فيليبس, الرئيس السابق للمحكمة, و الرئيس التنفيذي السيد فيصل بن راشد السحوتي في اجتماعات المنتدي الدولي للمحاكم التجارية و الذي عقد بتاريخ ٢٧ و ٢٨ سبتمبر بمبنى المحكمه الفيدراليه في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة. و على هامش الموتمر, التقى الرئيس التنفيذي لمحكمة قطر الدولية السيد فيصل السحوتي القاضية لوريتا بريسكا رئيسة المحكمة الفيدرالية بولاية نيويورك حيث تم مناقشة سبل تعزيز التعاون بين المحكمتين لاسيما في مجالات تبادل الخبرات القضائيه. كذلك إلتقى السيد السحوتي عدد من قضاة المحكمة العليا لولاية نيويورك حيث تم مناقشة المسائل القضائية التي تهم الجانبين. و يعد المنتدى القضائي حدثا قضائيا دوليا فريدا للمحاكم التجارية حيث يشارك فيه نخبة من رووٴساء مجالس القضاء من ٣٥ دوله مختلفه بهدف تعزيز اواصر التعاون بين المحاكم التجارية , و تكريس الالتزام الدولي بسيادة القانون, و تفعيل دور المؤسسات القضائية, و تعزيز العمل القضائي وفقا لافضل المعايير القضائية الدولية.

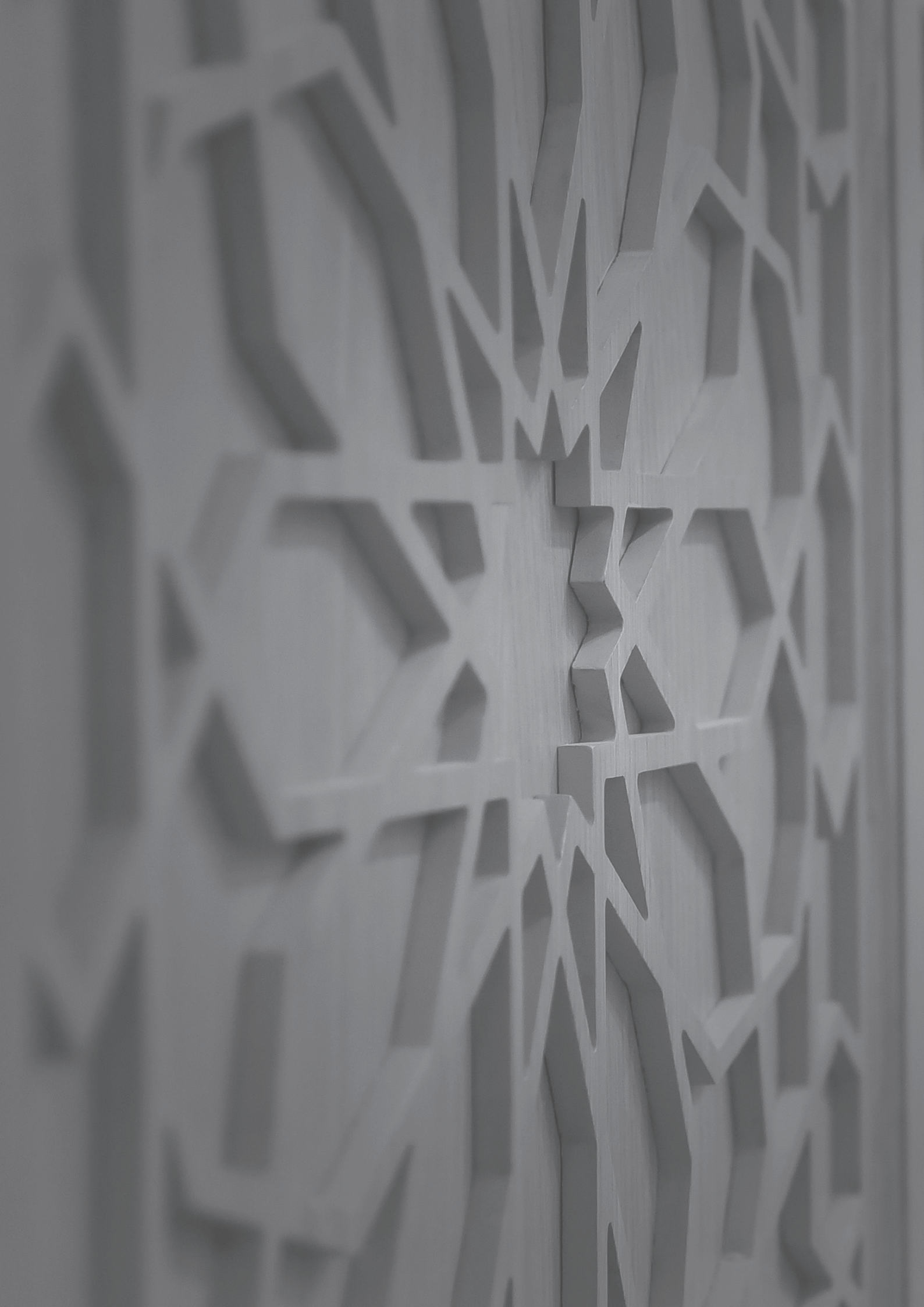

المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية لعام ٢٠١٨

شاركت محكمة قطر الدولية في أكتوبر ٢٠١٨ في المؤتمر لسنوي لرابطة المحامين الدولية بصفتها الراعي الذهبي المؤتمر, حيث عقدت فعاليات المؤتمر في مركز روما للمؤتمرات في العاصمة الإيطالية روما, تأتي رعاية المحكمة الذهبية للمؤتمر استكمالا لرعايتها الفضية للمؤتمر العام الماضي والتي عقدت فعالياته في العاصمة الأسترالية سيدني وحضر مؤتمر عام ٢٠١٨ أكثر من ٦,٠٠٠ قاضٍ ومحامٍ وغيرهم من المهنيين القانونيين الذين احتشدوا لحضور جلسات تتعلق بمجموعة واسعة من القضايا القانونية المعنية بمكافحة الفساد والتحكيم والإنشاءات والجريمة والصحة وحقوق الإنسان والبيئة والخدمات المالية والإعسار والملكية الفكرية والتجارة الدولية والجمارك والمنازعات القضائية والوساطة والإعلام والتعدين والنفط والغاز والتكنولوجيا والنقل. ونظرًا لموقع إيطاليا الاستراتيجي, فقد تمكنت الوفود التي شاركت في المؤتمر ة بالالتقاء بممثلين من كافة أركان المعمورة, وشكل هذا عاملًا رئيسيًا للحركة الكبيرة الذي شهدها جناح المحكمة المشارك في المؤتمر.

وقد تكون وفد المحكمة من اللورد توماس، رئيس المحكمة، اللورد نيكولاس فيليبس، الرئيس السابق للمحكمة، السيد فيصل السحوتي، الرئيس التنفيذي للمحكمة، السيد حمد المسفر، باحث قانوني في المحكمة ورئيس القلم السيد كريستوفر غراوت بالإضافة إلى فريق التسويق. وقد كان للمحكمة جناح مميز خاص يتضمن مجموعة من الكتيبات المتاحة للزوار لمعرفة المزيد عن المحكمة ومرافقها. وتضمنت أيضًا شاشات عرض تفاعلية وسهلة الاستخدام تظهر القدرات المتقدمة تكنولوجيًا للمحكمة.

غداء المنتدى الإقليمي العربي

قامت محكمة قطر الدولية برعاية المنتدى الإقليمي العربي والذي عقد على هامش مؤتمر نقابة المحامين الدولية. يجمع هذا الحدث مجموعة من المهنيين القانونيين من عدة بلدان عربية بالإضافة إلى بلدان من الشرق الأوسط. تعتبر هذه التجمعات القانونية فرصة لمناقشة أهم المستجدات والتحديات أمام الوسط القانوني في منطقة الشرق الأوسط وسبل مواجهتها.

حلقة نقاشية بعنوان الخدمات القضائية الإلكترونية في زمن المحاكم الدولية

عقدت محكمة قطر الدولية حلقة نقاشية بعنوان "الخدمات القضائية الإلكترونية في زمن المحاكم الدولية" حضرها مجموعة من الوفود المشاركة في المؤتمر, وقد قدم السيد فيصل السحوتي الكلمة الافتتاحية لهذه الحلقة, حيث شدد على أهمية استخدام التكنولوجيا في مجال القضاء والتي بدورها تسهل من عملية الوصول للعدالة بشكل آمن وأسرع. كما ركزت المواضيع التي تمت مناقشتها في الحلقة النقاشية على التكنولوجيا والتحكيم و مدى الصعوبات أو التسهيلات المتاحة للأفراد للجوء إلى القضاء في العصر الحديث. وتضمن المشاركون في الحلقة الدراسية مهنيين وقانونيين من دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والسويد والصين والأردن ولبنان والكويت فضلًا عن بعض شركات المحاماة القطرية المشاركة في المؤتمر بما في ذلك. وقد شارك في هذه الندوة رئيسنا السابق اللورد نيكولاس فيليبس أوف وورث ماترافرز والبروفسور خوار قرشي من ماكنير شامبر. وتعتبر استضافة هذه الحلقات الدراسية ذات أهمية بالغة والتي تصب في التعاون المستمر مع المجتمع القانوني ولتقديم معلومات أدق للوفود عن عمليات وإجراءات التحكيم والإطار القضائي في قطر.

حلقة نقاشية

شارك السيد فيصل السحوتي، الرئيس التنفيذي للمحكمة في حلقة نقاشية بعنوان، فن استجواب الشهود، والتي نظمتها لجنة التقاضي التابعة لنقابة المحامين الدولية، حيث تم مناقشة دور الشهود في الإدلاء بشهادتهم وأهم الطرق التي من الممكن للمحامين أو الممثلين القانونيين استخدامها في استجواب الشهود أثناء سير القضية.

حفل عشاء محكمة قطر الدولية

أقامت محكمة قطر الدولية حفل عشاء في فندق غراند بالاس، وذلك على هامش فعاليات المؤتمر. وقد ألقى سعادة اللورد نيكولاس فيليبس، الرئيس السابق للمحكمة، كلمة رحب بها بضيوف الحفل. وقد أشار الرئيس السابق إلى التطور الملحوظ الذي شهدته المحكمة في الفترة السابقة، خصوصا مع اطلاق المحكمة للنظام الإلكتروني لإدارة القضايا " المحكمة الإلكترونية "، حيث نوه أن النظام الجديد يعتبر نقلة نوعية في عملية التقاضي، وسيساهم في تقليص الكثير من الجهد والوقت على الأطراف المتنازعة خلال فترة سير القضايا. وقد أكمل الرئيس حديثه، حيث ذكر قانون التحكيم الجديد، والذي جعل من محكمة قطر الدولية محكمة مختصة في قضايا التحكيم، ويدل ذلك على حرص المشرع القطري وإيمانه بأهمية التحكيم في فض النزاعات وثقته بإمكانيات محكمة قطر الدولية لجعلها محكمة مختصة لتلك النزاعات. حضر حفل العشاء شركات محاماة قطرية مشاركة في المؤتمر، فضلا عن ضيوف دوليين أتو من المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الكويت، فرنسا والصين.

الشراكة مع الجامعات

طوال عام ٢٠١٨ , واصلت محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات دعم المؤسسات الأكاديمية في مناحي مختلفة.حيث شمل التعاون تنظيم زيارات للطلاب إلى للمحكمة للقاء الموظفين والقضاة والقيام بجولة في المرافق , فقد قدمت المحكمة دعمها لعدد من المبادرات القانونية.

جامعة قطر

تواصل المحكمة دعم كرسي السير وليام بلير لدعم الأبحاث في تسوية المنازعات البديلة والذي تم إنشاءه في مارس من عام ٢٠١٦. ويشمل الهدف من الكرسي ما يلي:

- دعم أبحاث تسوية المنازعات البديلة؛
- تشجيع الاستعانة بالوسائل البديلة لتسوية المنازعات في قطر؛
- تحديد العقبات التي تعترض فعالية تسوية المنازعات البديلة؛
- تشجيع كلية القانون في جامعة قطر على تقديم دورات تركز على تسوية المنازعات البديلة؛
- تشجيع الأبحاث في مرحلة الدراسات العليا في مجال تسوية المنازعات البديلة؛
- إعداد دورات التدريب والتطوير المهني المستمر ذات الصلة بتسوية المنازعات البديلة.

علاوةً على ذلك, واصلت المحكمة دعم جامعة قطر وطلبتها من خلال المشاركة في برنامج التدريب الخارجي لجامعة قطر, حيث ينضم الطالب إلى فريق تسجيل القضايا لمدة ١٠ أسابيع. وفي سياق آخر, شاركت المحكمة في مؤتمر يختص بالتكنولوجيا المالية والذي كان بتنظيم من جامعة قطر, وقد شارك السير وليام بلير, ورئيس قلم المحكمة في المؤتمر كمتحدثين, حيث ناقشوا أهمية التكنولوجيا المالية في العصر الحديث, وكيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في النظم القانونية الحديثة.

زيارة جامعة دي مونتفورت

في أبريل, رحبنا بمجموعة من طلبة القانون من جامعة دي مونتفورت في المملكة المتحدة الذين زاروا المحكمة كجزء من زيارتهم التدريبية لدولة قطر لدراسة النظام القضائي. وقد قدم كل من الدكتور زين شرار مستشار قانوني أول بالمحكمة, والسيد كريستوفر غراوت رئيس القلم, نبذة تعريفية عن المحكمة, عرفوا فيها الاختصاص القضائي للمحكمة ومحكمة التنظيم وإجراءاتهما وكيفية إدارة القضايا فيها. لاحقا, زار الوفد قاعة المحكمة ومرافق التحكيم, وأُطلع الطلاب على نظام إدارة القضايا الإلكتروني "المحكمة الإلكترونية" وكيفية إدارة القضايا من خلاله, وتم تقديم عرض لإمكانيات جلسات الاستماع الافتراضية المتقدمة الخاصة بالنظام وتتبع حالة القضايا.

جامعة حمد بن خليفة

في إطار التعاون المشترك بين محكمة قطر الدولية وكلية القانون بجامعة حمد بن خليفة, شارك طلاب من برنامج دكتوراة القانون في جامعة حمد بن خليفة في ورش عمل تتعلق بطرق الدفاع والمرافعات أمام المحكمة, حيث شارك في تدريبيهم السيد كريستوفر جراوت, رئيس قلم المحكمة. تعرف الطلاب على مهارات إعداد خطاب الدعوى وإلقائه, فضلا عن التقنيات المتعلقة باستجواب الشهود, بما في ذلك استجواب الشهود من قبل مساعديهم وخصومهم. وقد نظمت المحكمة محاكاة لجلسة محاكمة صورية , حيث ترأس الجلسة, رئيس قلم المحكمة, وشارك طلاب الجامعة كمتمثلين للأطراف, المدعي والمدعي عليه.

وقد هدفت الجلسة الصورية إلى ربط الجانب النظري بالجانب العلمي, وذلك من خلال وضع المشاركين بمناخ مشابه لما يحدث على أرض الواقع في أروقة قاعات المحكمة, حيث أتيحت الفرصة للمشاركين الفرصة للاطلاع على آلية انعقاد و إدارة الجلسات وكيفية السير في إجراءاتها والوقوف على المبادئ القضائية وكيفية استنباط الاحكام.

وفي أواخر عام ٢٠١٨, رعت المحكمة فعاليةً ليومين في جامعة حمد بن خليفة خاصة بمستقبل محافل تسوية المنازعات المختلطة. وشارك فريق من المحكمة بما في ذلك رئيسها ورئيس القلم وكبير المستشارين القانونيين الذين شاركوا جميعًا في تقديم المحاضرات والمشاركة في الحلقات النقاشية.

كلية الشمال الأطلنطي

نظمت محكمة قطر الدولية ندوات تعريفية لطلاب كلية الشمال الاطلنطي في قطر, تعرفهم عن دور مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري, ودور المحكمة كجهاز قضائي مستقل, يوفر خدمات قضائية للشركات المسجلة تحت مظلة المركز.

جامعة تريفيزو

ناقش مجموعة من طلاب القانون القطريين والايطاليين في جامعة تريفيزو في ايطاليا, أهم القضايا والنزاعات القانونية الناشئة في الشرق الاوسط, كان ذلك خلال ندوة قدمها رئيس قلم المحكمة خلال زيارة له قام بها إلى الجامعة

جامعة السوربون

في إطار دعمها الدائم للجامعات والمؤسسات الاكاديمية, طرحت المحكمة برامج تدريبية لطلاب القانون في جامعة السوربون , حيث تساهم تلك البرامج لصقل مهارات الطلاب القانونية بشكل عملي.

المسؤولية الاجتماعية

أدركت محكمة قطر الدولية أهمية المسؤولية الاجتماعية كجزء من واجباتها تجاه المجتمع , حيث حرصت المحكمة على المشاركة في الفعاليات والمبادرات التي تقام من خلال المؤسسات الغير ربحية بهدف خدمة فئة معينة أو تعزيز مبادئ وقيم نبيلة في المجتمع ككل, وذلك فضلا عن الأعمال الخيرية والجهود التطوعية التي تعزز من روح التطوع والمبادرة لدى موظفي المحكمة بشكل خاص, وأفراد المجتمع بشكل عام.

مشاركات محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات في تنظيم أول فعالية خيرية للبحث عن الكنز

شاركت محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات في شهر رمضان ٢٠١٨ في تنظيم أول فعالية خيرية للبحث عن الكنز تحت قبة أسباير في أسباير زون, حيث تم التبرع بعوائد التذاكر للمساهمة في شراء اللوازم المدرسية والهدايا للأطفال في مركز رعاية الأيتام في قطر, دريمة. وقد شارك المتطوعون مع الأطفال في البحث عن الكنز, حيث تهدف هذه المشاركة مع الاطفال في تعزيز ثقتهم في انفسهم وصقل مهاراتهم في العمل الجماعي.

مشاركة محكمة قطر الدولية في حملة التبرع بالدم

شارك موظفو محكمة قطر الدولية مطلع هذا العام في حملة التبرع بالدم التي نظمتها هيئة التنظيم بمركز قطر للمال بالتعاون مع مؤسسة حمد الطبية . تهدف تلك الحملة إلى معالجة النقص في احتياطات الدم في مركز التبرع بالدم بمدينة حمد الطبية ونشر مزيد من الوعي بشأن الحاجة إلى التبرعات بالدم.

إحياء شهر التوعية بمرض التوحد

شارك موظفو محكمة قطر الدولية في شهر ابريل الماضي في إحياء شهر التوعية العالمي بمرض التوحد, حيث شاركوا في الفعاليات التي أقامها معهد مايند إنستيتيوت تحت شعار" الإنارة الزرقاء". تخللت المشاركة عدة أنشطة وألعاب تهدف إلى توعية الموظفين بمرض التوحد وإدماج الاطفال المصابين في المجتمع.

18